الفصل الثالث

محاكمة مبارك ونجليه !

obeikan.com

obeikan.com

أن تهتم وسائل الإعلام الصهيونية بمبارك، ونظامه، وحكوماته السابقة، ونجليه، فهذا أمر عادي، وأن يتم التركيز، إعلاميّاً، على مساعدة الإدارة الأمريكية للثوار لإسقاط حكم مبارك، رغم الاعتراض الصهيوني الجارف على ذلك، فهذا أمر عادي أيضاً، لكن من غير العادي ألا تهتم تلك الوسائل الإعلامية الصهيونية بحبس مبارك ونجليه ١٥ يوماً، على ذمة التحقيق، بتهمة قتل المتظاهرين!

لقد سادت وسائل الإعلام الصهيونية حالة من التوتر، والقلق، والبلبلة حيال توالي الأخبار المصرية الداخلية عن صدور قرار للمدعي العام، المستشار عبد المجيد محمود، بحبس الرئيس المخلوع، حسني مبارك، ونجليه، جمال وعلاء ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، وإيداعهم سجن طره بجنوب القاهرة، إذ أولت تلك الوسائل اهتماماً بالغاً لتوالي أخبار عائلة المخلوع والتحقيق معه، ونجليه بتهمة التحريض على قتل المتظاهرين أثناء اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، وأفردت للتحقيقات مع علاء وجمال نجلي مبارك، مساحات واسعة من الأخبار، دون تعليقات كثيرة، على غير العادة؛ حيث تصدرت تلك الأخبار رؤوس الصفحات، والعناوين الرئيسية لها، وعلى مدار الساعة!

وذلك بعد استمرار ردود الأفعال الشعبية الغاضبة والمستمرة التي طالبت بالتحقيق السريع مع مبارك ونجليه، وأشارت الصحيفة الصهيونية إلى أن نجلي مبارك في طريقهما إلى سجن مزرعة طره للانضمام إلى وزراء مبارك السابقين.

كما أفردت صحيفة "معاريف" صباح اليوم نفسه الأربعاء مقالاً آخر مطولاً للحديث عن الحالة الصحية للرئيس المخلوع، وهو داخل محبسه بمستشفى شرم الشيخ الدولي؛ حيث قالت: "إن مبارك طلب عدداً من الأطباء الألمان لفحصه، وتحديد مدى إمكانية التحقيق معه من عدمه، لكن النائب العام قرر على الفور حبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيق رغم

تظاهر المئات من المصريين المؤيدين لحكمه ونظامه، أمام المستشفى قبل نقله إلى المستشفى العسكري في الوقت الذي سادت الشارع المصري فرحة عارمة، جراء تلك الخطوات السريعة من النائب العام المصري".

في وقت أشار الموقع الإلكتروني الصهيوني "إن إف سي" إلى أن ثمة دراما مصرية تسود أروقة الشارع المصري بعد توالي الأخبار عن مبارك ونجليه، وأمر النائب العام بحبسهم؛ وذلك رغم تأكيد أن أحد الأسباب الرئيسية لغضب الشارع المصري من عائلة مبارك يعود إلى تصديرها الغاز المصري للكيان الصهيوني بأسعار بخسة، وهو اتهام ردده المصريون نتيجة لتدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وشعورهم بتأثر تلك الأوضاع ببيع القاهرة الغاز المصري بتلك الأسعار الزهيدة.

الغريب أن الموقع الإلكتروني قد أضاف المزيد من المعلومات عن صفقات الغاز المصري للكيان الصهيوني، ونشر صور ليوسي ميمان، المساهم الصهيوني في شركة "أي أم جي"، وجمال مبارك، وحسين سالم الشريك المصري الرئيسي في الشركة المصرية - الصهيونية. في حين اهتمت القناة العاشرة الصهيونية على موقعها الإلكتروني بمقولة احتمالية صدور قرار بإعدام مبارك لقتله المتظاهرين أثناء ثورة يناير؛ وذلك مع ممارسة الشارع المصري ضغوطاً كبيرة على القضاء والجيش المصريين، للإسراع في إصدار قرار الإعدام ضد الرئيس المخلوع!

المبحث الأول
الهروب الكبير

نشر موقع إلكتروني صهيوني تقريراً موسعاً اعتبر فيه أن إصرار الرئيس المخلوع مبارك على البقاء في مصر بعد اندلاع الثورة، وإعلان تنحيه عن الحكم في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م كان وبالاً عليه؛ لأنه سيواجه السجن أو الإعدام، أو ما شابه من أحكام قضائية، لاتهامه بقتل المتظاهرين المصريين؛ فقد كتب ذاك الموقع: "كان بإمكان الرئيس المصري مبارك، أن يهرب كنظيره التونسي زين العابدين بن علي، فهل يلقى مصيراً كمصير الطغاة في التاريخ؟! إما بالقتل، أو الشنق، أو الموت في محبسه، أو قتل نفسه كما فعل الطاغية هتلر، من الصعب التكهن بمصير رئيس أكبر وأهم دولة عربية على الإطلاق، وهل هروب مبارك كان من الممكن أن يحول دون دخوله السجن، أو توجيه الاتهامات إليه، كما فعل بن علي، الذي فضَّل المكوث في جدة بالسعودية[1] ؟!".

ولعل التقرير الذي نشره ذاك الموقع الصهيوني، يوحي للرئيس المخلوع بفكرة الهروب من المصير المجهول، الذي ينتظره في مصر، وكأن الموقع يستدر عطف المصريين في ترك مبارك ومصيره إلى المولى (عزَّوجلَّ) فحسب!

فيما تجدر الإشارة إلى أنه للمرة الأولى لم تخرج شبكة صهيونية قريبة الصلة بجهاز الاستخبارات الصهيوني "الموساد"، "ديبكا" بأية تقارير، أو تحليلات صحفية وعسكرية تُذكر عن محاكمة مبارك، ونجليه، وصدور قرار بحبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، وهي سابقة، يجب الوقوف عندها، وتحليلها لما لها من أهمية، خاصة للمتابع لتقارير وتحليلات الشبكة

(١) هذه نهاية كل طاغية: طغاة أعطوا القانون، هيئة تحرير واللا، ١٥/ ٤/ ٢٠١١م.

الصهيونية، التي تصف نفسها بأن جُل مصادرها مخابراتية وعسكرية! وربما تعمدت هذه الشبكة عدم التطرق إلى مبارك، والحالة النفسية له ولعائلته، حتى لا تؤثّر سلباً على قرائها من قلب الكيان الصهيوني!

الاستثناء الوحيد لتلك الشبكة نشر تقرير مهم وخطير عن كيفية ظهور الرئيس المخلوع، مبارك، أثناء محاكمته،"ومدى إمكانية ظهوره بالشعر الأبيض، والذقن الطويلة، وبدون ماكياج، كأي رجل مريض وكبير في السن؟ أم أن المجلس العسكري المصري سيسمح لطاقمه الطبي والمقربين منه بتجميله، وصباغة شعره الأبيض؟![1] "يؤكد هذا التساؤل أن كافة وسائل الإعلام الصهيونية (باستثناء شبكة"ديبكا") لم تتوان عن الاهتمام بمجريات الأمور على مصر، حتى وصلت إلى حد التركيز في لون شعر مبارك، وكيفية استخدامه أدوات التجميل!

مع ذلك؛ فإن جميع المواقع الإلكترونية والصحف الصهيونية الصادرة باللغة العبرية أولت الاهتمام الزائد عن الحد بمرض مبارك المفاجئ: وضرورة نقله إلى مستشفى شرم الشيخ الدولي، ومنها إلى المستشفى الدولي في طريق مصر- الإسماعيلية، وتواجد أطباء أردنيين معه بالمستشفى لفترات طويلة، وكذا زيارتهم له في مقر إقامته بشرم الشيخ من قبل.

بمرور الأيام، كانت وسائل الإعلام الصهيونية تنقل الأخبار والتقارير المصرية المتواترة عن تدهور صحة الرئيس المخلوع، وإصابته بحالة اكتئاب أثناء تواجده بسجن طره جنوب القاهرة بعد نقله من المستشفى الدولي في طريق مصر- الإسماعيلية، وزيارات زوجته السيدة سوزان مبارك في سجنه، وبكائها كلما رأته في هذه الحالة الصحية المتردية[2].

في هذه الأثناء، انتشرت في الأسواق المصرية دمى للرئيس المخلوع، حسني مبارك، وهو ورقبته تتدلى على حبل الإعدام؛ حيث رأت " القناة

(١) هل يظهر مبارك بذقن طويلة وشعر أبيض؟ ديبكا، ٢/ ٨/ ٢٠١١م.

(٢) جلعاد شيلواح، مبارك مكتئب وصحته في تدهور، القناة العاشرة الإسرائيلية، ٥/ ٦/ ٢٠١٢م.

العاشرة"الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني، أن انتشار هذه الدمى في الأسواق المصرية يعكس الرغبة المصرية العارمة في إعدام الرئيس المخلوع،على جرائمه بحق الشعب المصري في قتل المتظاهرين، مشيرة إلى أن هذه الدمى تباع بـ ١٥ جنيهاً مصريّاً، والحجم الكبير منها بـ ٢٥ جنيهاً مصريّاً، وهي بالمناسبة ليست صناعة مصرية وإنما صنعت في الصين[١].

كما رأت القناة التليفزيونية الصهيونية أن انتشار هذه الدمى، أو غيرها، يعكس الرغبة المصرية الشديدة في التشفي في مبارك، ورؤية الشعب المصري له، وهو يعدم، ونقلت عن مصادر مصرية أن هذه الدمى لا تعكس رغبة جموع الشعب المصري، وإنما جزء منه فحسب.

في المقابل بدا واضحاً من وسائل الإعلام الصهيونية أن هناك اهتماماً كبيراً، وغير عادي، بمجريات التحقيق مع مبارك ونجليه، وإن لم تكن هناك تحليلات، وتعليقات كبيرة، وخطيرة رغم إشارة الموقع الإلكتروني "إن إف سي" وحده فقط إلى ارتباط مبارك ونجليه برجل الأعمال المصري، حسين سالم، وبصفقات الغاز المصري للكيان الصهيوني، وكان هذا بمثابة الاهتمام الأول والرئيسي لتل أبيب آنذاك.

تابعت وسائل الإعلام الصهيونية لحظات محاكمة مبارك دقيقة بدقيقة، والاستعدادات الأمنية لنقله إلى أكاديمية الشرطة بمنطقة القاهرة الجديدة، ومدى متابعة الشعب المصري لهذه المحاكمة أيضاً، وكأن هذه الوسائل تنتظر الفرج بالإفراج القضائي عنه بدعوى كبر سنه، وخدمته العسكرية الطويلة[٢]. في المقابل كان من الواضح من التقارير والأخبار الصهيونية أن ثمة انفراجة قريبة لمبارك، واحتمال الإفراج الصحي عنه، وإن لم تعرب عن ذلك صراحة إلا فيما ندر من كتابات!

(١) يوناتان جونين، دمى مبارك تملأ الأسواق المصرية، القناة العاشرة الإسرائيلية، ١٨/ ٨/ ٢٠١١م.
(٢) نير يهف، مصر تستعد لمحاكمة مبارك.. إذا وصل، واللا، ٣١/ ٧/ ٢٠١١م.

المبحث الثاني
الغاز المصري

يمكن القول بأن الشغل الشاغل للكيان الصهيوني، في تلك الفترة، كان الحفاظ على معاهدة السلام المصرية - الصهيونية، واستمرار عملية ضخ الغاز المصري بانتظام بعد سقوط مبارك ونظامه، ولم تعد وسائل الإعلام الصهيونية آنذاك تهتم بما جرى لمبارك ونجليه؛ لأن مستقبل هذا الكيان أصبح بيد الثوار، وهو ما سبق وأكدته صحيفة "هآرتس" من قبل غير مرة!

في شهر فبراير ٢٠١٢م، وقبيل محاكمته، أرسل الرئيس المخلوع مبارك خطاباً مطولاً للقضاة الذين يحاكمونه أمام الشعب المصري، قال فيه: "لم أعمل على سفك دماء أي مواطن، وقمت بواجبي كاملاً للدفاع عن حياة المواطنين، وسجلي العسكري التاريخي يحول دون ذلك تماماً"[(١)] فيما نقلت القناة العاشرة الصهيونية على موقعها الإلكتروني قول خالد أبو بكر، محامي أسر الشهداء: "إن خطاب مبارك جاء لاستدرار عطف الناس، وتأييدهم لطلب الإفراج الصحي عنه، بينما قال محامٍ آخر إن لغة خطاب مبارك تشير إلى أن المخلوع لا يزال يعتقد نفسه رئيساً لمصر حتى الآن!".

الغريب أن كافة وسائل الإعلام الصهيونية تناقلت، بشكل ملفت، أخبار مرض المخلوع، ودخوله في غيبوبة غير مرة، وكأنها ترى في ذلك راحة للجميع. فقال رون بن يشاي، المحلل السياسي لصحيفة (يديعوت أحرونوت): "إن مبارك في غيبوبة كاملة، وقطاع غزة ينعم بعمليات تهريب

(١) مبارك لقضاته: سياستي كانت ألا أسفك دم مواطن، القناة العاشرة الإسرائيلية، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٢م.

السلاح من سيناء"، وكأنه يوضح لنا أن مبارك كان يمنع بشتى الطرق عمليات تهريب السلاح إلى غزة، ويشترك مع الصهاينة في حصار أهالي القطاع أيضاً! مؤكداً أنه من الصعب التكهن بالوضع العسكري والاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، بعد سقوط مبارك[1].

كما ربط الكاتب الصحفي الصهيوني بين مبارك وعمليات تهريب الأسلحة من سيناء إلى قلب قطاع غزة، وكأنه يعزو استمرار هذه العمليات إلى الحالة الأمنية المتردية، واستشراء الفوضى الأمنية التي عاشتها شبه جزيرة سيناء خلال الأشهر التي تلت ثورة يناير٢٠١١م، ويمعنى آخر كان الكاتب الصهيوني يشير وبشكل غير مباشر إلى أن مبارك كان يمنع عمليات تهريب الأسلحة إلى الفلسطينيين في قطاع غزة، ويكبح جماح الفلسطينيين، ويمنعهم من مواصلة مقاومتهم المسلحة ضد الاحتلال الصهيوني الغاصب! وهو ما أكده أيضاً آيال زيسار، المتخصص في الشؤون العربية، حينما كتب أن مبارك كان مُحاصِراً لقطاع غزة، ومحافظاً على وعوده للكيان الصهيوني بمحاصرة القطاع، وبعيد خلع الرئيس السابق، وبفتح معبر رفح الحدودي - على مصراعيه - أمام قطاع غزة، ستؤسَس، من جديد، دولة "حماستان الجديدة" في غزة، وتشرعن حكومتها، وتمنحها الشرعية المطلقة، بدعوى أن الحكومة المصرية كانت تسيطر بالقوة على قطاع غزة في الفترة من العام ١٩٤٨ – ١٩٦٧م" بالحديد والنار"، وتحت حكم عسكري "جائر" كحكم احتلال. وهي مزاعم ذكرها الكاتب على صدر الصفحة الرئيسية للقناة العاشرة الصهيونية على موقعها الإلكتروني[2]!

استطرد زيسار:"بدأ الجانب المصري، في السادس من شهر يوليو/ تموز

(١) رون بن يشاي، مبارك مخلوع وفي غزة ١٠ آلاف قذيفة وصاروخ، يديعوت أحرونوت، ١٧/ ٧/ ٢٠١١م.

(٢)آيال زيسار، مصر تؤسس دولة حماستان، القناة العاشرة الإسرائيلية، ١١/ ٧/ ٢٠١١م.

٢٠١١م، في تسهيل عمليات التهريب من شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة، ونجحت حركة حماس في تهريب أسلحة متقدمة جداً، خلال الأشهر القليلة الماضية، التي تلت ثورة يناير عبر الأنفاق من بينها الصواريخ! مقارنة بحكم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، الذي قام بتنفيذ اتفاق أمني واستراتيجي مع إسرائيل، وكانت هناك تفاهمات أمنية كبيرة بينهما، حول مدى ما تشكله حركة حماس، بشكل خاص، من تهديد استراتيجي للجانبين، لكن الأمر بدا مختلفاً بعد خلع مبارك، كما أن هذا النظام خشي غير مرة من نجاح حركة حماس في إشعال حرب جديدة في المنطقة بين مصر وإسرائيل؛ ولذلك كان يواجهها بكل قوة، كذلك تخوف النظام السابق من تعاون الإخوان المسلمين بمصر وحركة حماس بقطاع غزة، وتشكيلهما تهديداً خطيراً على القاهرة، في الوقت نفسه كان يتخوف من تحمُّل مسؤولية أهالي قطاع غزة، وإلقاء إسرائيل عبئهم على عاتق الحكومات المصرية، وهو ما كان مبارك يعمل على تجنبه دائماً"[1]!

وقد أوضح الكاتب الصهيوني أن ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، غيّرت هذه النظرية، ولم يبق الإخوان المسلمون أعداء للحكومة المصرية، بل تحولوا إلى جزء مهم وفاعل أساسي في الحركة السياسية المصرية الحالية، وتوقع أن يكونوا جزءاً من نظام الحكم المصري القادم، بناء على الانتخابات القادمة في مصر، وأن المجلس العسكري المصري وافق، على مضض، على إعادة فتح معبر رفح، بعد ضغوط شعبية هائلة؛ فقد طلب المتظاهرون المصريون في ميدان التحرير إعادة فتح المعبر، وفك الحصار الاقتصادي عن قطاع غزة؛ ما دفع المجلس العسكري والحكومة المصرية السابقة برئاسة الدكتور عصام شرف آنذاك إلى تلبية رغبات المتظاهرين.

(١) المرجع نفسه.

حاول البروفيسور زيسار، في دراسته المطولة، دس السم في العسل، بزعمه وجوب تحويل قطاع غزة إلى الحكومة المصرية، وضرورة إلقاء مسؤولية القطاع على المصريين، وكذلك تحول الضفة الغربية إلى الأردن، وإلقاء مسؤوليتها على الأردنيين، لتتحول الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين منفصلتين، والادعاء أنه لا يوجد هناك شريك فلسطيني، يمكن الحديث معه عن اتفاقية سلام! وبالتالي تخيب الآمال في إقامة دولة فلسطينية، خاصة مع احتمال فشل المصالحة بين (فتح) و(حماس)، كما قال الكاتب الصهيوني بسبب البون الواضح بين الحركتين حول مفهوم المقاومة، كما أن إعادة فتح معبر رفح، وتبادل التجارة بين الطرفين، يعني إلقاء مسؤولية القطاع، رويداً رويداً، على عاتق الحكومة المصرية بعد أن كان مبارك رافضاً لهذا الأمر!

في السياق نفسه اعتبر مركز دراسات الأمن القومي، التابع لجامعة تل أبيب الصهيونية، أن ثمة تحديات وصعاباً ستتحدد على إثرها محاور العلاقات المصرية مع الكيان الصهيوني، وكذا مستقبل الشرق الأوسط، بشكل عام بعيد فوز الدكتور محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان المسلمين بمنصب رئيس الجمهورية؛ ففي دراسة كاملة للمركز نشرت في الرابع والعشرين من شهر يوليو/ تموز ٢٠١٢م، تحت عنوان "تأثير انتخاب مرسي على العلاقات المصرية - الإسرائيلية: "إن ثمة تحديات ستواجه تل أبيب في تعاملها مع مصر، في المرحلة المقبلة، بعد خلع مبارك، وتولي الدكتور مرسي مقاليد الأمور في القاهرة، وستكون هذه التحديات في شبه جزيرة سيناء، أو على الصعيد اللوجستي بين الطرفين، المصري والصهيوني، أو في موقف مصر من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ومدى عمل مصر على فك حصار غزة، بالإضافة إلى مسار السلام بين الجانبين"[1].

(١) أوري فرلوف وأودي ديكل، تأثير انتخاب مرسي على العلاقات الإسرائيلية ـ المصرية، مركز دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، ٢٤/ ٧/ ٢٠١٢م.

كما ذكرت الدراسة التي أجراها باحثان صهيونيان أن التحديات في سيناء تمثل أولى مراحل التوتر والتأزم في العلاقات الثنائية بين مصر والكيان الصهيوني، وتحديداً بعد انتشار الفوضى الأمنية، واستشراء عمليات اختطاف السياح في سيناء،وأن التخوف الصهيوني من سيناء يعود إلى استغلال هذه الجماعات الفوضى الأمنية في القيام بعمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية ويهودية، سواء في سيناء أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن استشراء تجارة الأعضاء، واختطاف الأجانب، وتهريب المخدرات، والرقيق الأبيض ما بين سيناء وإسرائيل، وكذا قطاع غزة معتبرة أن كل هذه القضايا والتحديات ترتبت على خلع مبارك والثورة عليه[1]!

وبحسب الدراسة الإسرائيلية تعتبر معاهدة السلام المصرية - الصهيونية التحدي الثاني في العلاقات الثنائية بين الجانبين، المصري والصهيوني؛ إذ سيطالب الطرف المصري بإجراء تعديلات على البنود العسكرية في المعاهدة، بما يتيح للجيش المصري الانتشار في مساحات واسعة من سيناء، للسيطرة الأمنية، والحيلولة دون وقوع عمليات إرهابية، ومن الممكن أن يستغل مرسي هذه الجزئية في كسب ثقة الشارع المصري، المتعطش لأي عمل عدائي ضد إسرائيل - على حد وصف الدراسة الصهيونية – التي أكدت أنه لا يمكن دخول الطرفين، المصري والصهيوني، في مواجهات عسكرية في القريب العاجل؛ لأن هذه الفترة التاريخية من العلاقة بين الجانبين تمنح الوقت لفرص السلام، حتى ولو كان بارداً.

كما اعتبرت الدراسة نفسها التدخل المصري في الصراع الفلسطيني - الصهيوني - مع ملاحظة تقزيم الصراع، وحصره مع فلسطين فحسب- التحدي الثالث للعلاقات المصرية – الصهيونية مؤكدة أن

(١) المرجع نفسه.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ستطلب من جماعة (الإخوان المسلمين) في مصر مساندتها في مقاومة الاحتلال الصهيوني، وهو ما يمكن تسميته بالتحدي الرابع أمام هذه العلاقات؛ لأن الشعب المصري لن يقبل، مرة أخرى، مهاجمة الجيش الصهيوني للقطاع، وسقوط آلاف الشهداء والمصابين، ووقوف مصر شاهدة على ذلك، أو غضها الطرف عما يجري! فضلاً عن أن مرسي سيعمل على فتح معبر رفح، والسماح بالتبادل التجاري بين مصر وقطاع غزة، وفك الحصار عن الأخير.

الغريب أن الدراسة الصهيونية شددت على ضرورة تحلي الكيان الصهيوني بالصبر تجاه ما يجري في مصر ومنطقة الشرق الأوسط من ثورات وانتفاضات شعبية، حتى لا يتم جر الكيان إلى حروب مع أي من دول المنطقة، وأكدت الدراسة عليه أن يعمل، بحكمة وحنكة، مع الطرف المصري، بشكل خاص، وتحديداً مع حكومة الرئيس مرسي، خاصة وأن نظام مبارك لم يعد قائماً، وهو النظام الذي كان مسانداً وداعماً للكيان الصهيوني، لمدة تزيد على ثلاثة عقود ماضية وهو ما يعني، بحسب الدراسة، أن الرئيس المخلوع، بحكمته وحنكته وخبرته، في التعامل مع الخلايا "الإرهابية"، قد حال دون الهجوم"الإرهابي"على الكيان الصهيوني!

المبحث الثالث
الموت الهادئ

لم تعد تل أبيب، بمرور الوقت، حريصة على شخص مبارك، بقدر اهتمامها بتدفق الغاز المصري، والحفاظ على"معاهدة السلام"، فبعد إعلان صحيفة "روزاليوسف" المصرية، عن توسل سوزان مبارك، زوجة الرئيس المخلوع، لسبعة من قادة، وزعماء العالم لإنقاذ زوجها المحبوس على ذمة قضية قتل المتظاهرين - وغيرهم ممن قتلهم مبارك معنوياً - كتب يوسي بيلين اليساري الصهيوني البارز في صحيفة "يسرائيل هايوم": "أنه لا يمكن لأحد إنقاذ مبارك من عقوبة الإعدام المتوقعة بحقه؛ لأن قادة وزعماء العالم ليسوا متحمسين لإنقاذ مبارك وابنيه؛ فهو حاكم مستبد سيطر على مقاليد الأمور لما يزيد عن ثلاثين عاماً كاملة، أقام فيها حكم العسكر، وهو وإن كان براجماتياً، وموالياً للغرب، لكن محاكمته ومسؤوليه ستنتهي قريباً، وإن لم يتم الإسراع في تلك المحاكمة، فإن شباب التحرير سيثورون مرة ثانية، وسيكون قتل مبارك مسلياً ومطمئناً في آن"[1]!

الغريب أن مقال بيلين لم يكن يحمل أي عاطفة لمبارك، ونظامه، وحكمه، الذي ساند وساعد إسرائيل، طيلة الـ ٣٠ عاماً من حكم مبارك، بل إن الكاتب أشار ضمنياً إلى تعاطفه مع الثوار المصريين، ويعتقد أن توسل سوزان مبارك لقادة وزعماء العالم، ليس له محل من الإعراب. بيد أن صحيفة "يديعوت أحرونوت"الصهيونية قالت في الذكرى الأولى للثورة المصرية، أن رأس النظام المصري (مبارك) قطعت، ولكن جسده باق في تحد

(١) يوسي بيلين، لا يمكن لأحد في مصر إنقاذ مبارك ! يسرائيل هيوم، ٣٠/ ١/ ٢٠١٢م.

لإرادة الشعب المصري[1]!

وقد تطابقت هذه الرؤية مع ما كتبته القناة العاشرة الصهيونية على موقعها الإلكتروني، من أنه لم يحدث أي تغيير في مصر، بعد مرور عام على اندلاع ثورة يناير؛ لأن المتظاهرين لا يزالون في ميادين التحرير بطول القطر المصري، يحلمون بتحقيق أمانيهم من قبل المجلس العسكري المصري، الذي يتولى مقاليد الأمور منذ أن أعلن مبارك تنحيه عن الحكم في الحادي عشر من فبراير٢٠١١م؛ فقد قالت الصحيفة: "ثمة إعلام مصرية تملأ ميادين التحرير في مصر، ومجموعة من الشباب يقطنون الخيام، ورغم ذلك، لا يزال المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية يمسك بزمام الأمور بدون أي تغيير، أو على الأقل، لم تلح في الأفق أية ملامح تفاؤل، ويبقى الحال كما هو عليه بدون تغيير"[2].

غني عن القول أن وسائل الإعلام الصهيونية حاولت التخفيف عن الرئيس المخلوع، والدعاء له بموفور الصحة، وبمحاكمة عادلة، بل وصل الأمر إلى حد الدعاء له بموت هادئ! فقد كتبت سميدار بيري، محررة الشؤون العربية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، والمتخصصة بالشأن المصري: "يجب ترك مبارك ينعم بموت هادئ! "فبعد حبسه في مستشفي شرم الشيخ، منذ خلعه، لم يتمكن من الخروج منها حتى الآن، ويطالب المصريون بمحاكمته على قتل الثوار، ولكننا نريد موته بهدوء، فاتركوه يموت بهدوء"[3]!

وتؤكد كلمات الكاتبة الصهيونية، بلا شك، مدى التعاطف الكبير

(١) روعي نحمياس، عام على رحيل مبارك: قطعت الرأس والجسد باق!، يديعوت أحرونوت، ١١/ ٢/ ٢٠١٢م.

(٢) سنة على الثورة المصرية: بدون تغيير والمجلس العسكري مثل مبارك، القناة العاشرة الإسرائيلية، ٢٥/ ١/ ٢٠١٢م.

(٣) سميدار بيري، اتركوا مبارك ينعم بموت هادئ، يديعوت أحرونوت، ١٩/ ٧/ ٢٠١١.

مع الرئيس المخلوع، الذي كان كنزاً ثميناً لـ "إسرائيل" من قبل، وطيلة ثلاثين عاماً لكنها تدعي أن غياب مبارك عن الوعي طويلاً، وتركه ينعم بموت هادئ، أفضل الحلول للشارع المصري في الوقت الراهن وهو موقف صهيوني آخر من الثورة المصرية ومن مبارك نفسه!

وربما تطابقت هذه الفكرة مع ما رأته القناة العاشرة الصهيونية على موقعها الإلكتروني من أن الشاهد الحقيقي في قضية قتل المتظاهرين، المتهم فيها الرئيس المخلوع حسني مبارك قد فاجأ الجميع، واختار الوقوف إلى جانب رئيسه السابق؛ فقد اعترف المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري، بأن مبارك لم يطلب منه إطلاق النار على المتظاهرين، وحينها كتبت القناة: "يعلم الجميع في مصر أن مبارك، في لحظات الرمق الأخير، ولكن المشير طنطاوي أعطاه قبلة الحياة، مرة أخرى، أو منحه كميات إضافية من الأكسجين، حينما قال إن الرئيس المخلوع لم يطلب منه قتل المتظاهرين؛ فقد قال طنطاوي كلمته، وهو الشخصية التي تمسك بزمام الأمور في مصر، بعد خلع مبارك، ودافع عن رئيسه السابق، ومنحه فرصة أخرى للحياة، وهو يعلم، تماماً، أن إدانة مبارك من الممكن أن تقلب الأمور رأساً على عقب، ويمكن أن تؤدي إلى انهيار النظام في مصر؛ ولذلك فقد حاول طنطاوي إلقاء التهمة على شخص آخر، ممثلاً في وزير الداخلية السابق اللواء حبيب العادلي"[1]!

(١) تسيفي يحزقائيلي، الشاهد المفاجئ ايجابياً لمبارك: المشير طنطاوي، القناة العاشرة الإسرائيلية، ٢٦/٩/٢٠١١م.